الغاز الطبيعي ، وهذا ما جعل بعض الشركات النفطية الامريكية تذهب الى حد ابرام صفقة مع الاتحاد السوفياتي للمساهمة في استثمار حقول الغاز في الاتحاد السوفياتي لاستيراد كميات منه لسد احتياجات الولايات المتحدة . ولكن من الواضح ان الغاز السوفياتي لن يكون الا جزءا محدودا من واردات الغاز من الخارج ، سواء من حيث كمياته المحدودة أو تكلفة انتاجه العالية أو من حيث الاعتبارات الاستراتيجية التي تمنع الولايات المتحدة من الاعتماد الكلي على وارداتها من الغاز من الاتحاد السوفياتي ، ولذا فان العالم العربي الذي يحتوي على احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي ، تعادل حوالي نصف الاحتياطي العالمي منه كما سبق أن بينا ، سيكون المصدر الرئيسي لواردات الغاز المقبلة الى الولايات المتحدة . وكل ذلك يدعم أهمية العالم العربي كمصدر لامدادات الطاقة المقبلة للولايات المتحدة .

كل ما تقدم يبين القيمة الكبيرة التي يمثلها النفط والغاز العربي بالنسبة للولايات المتحدة من أجل تأمين احتياجاتها من الطاقة التي لا يحتاج المرء الى بيان أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية وارتباطها الوثيق باعتبارات الامن القومي الامريكي . وهذه الاهمية تبرز بشكل أكبر اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الابعاد العالمية للامن القومي الامريكي ، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، فان الولايات المتحدة تعتبر نفسها في مركز قيادي بالنسبة لمجموع العالم الغربي ، وبما أن النفط العربي يشكل المصدر الاساسي لتأمين امدادات الطاقة لمختلف بلدان العالم الغربي ، ولا سيما بلدان أوروبا الغربية واليابان ، فان مقتضيات الامن الامريكي حسب هذه النظرة تفرض على الولايات المتحدة العمل على توفير تدفق النفط العربي لتلك البلدان الحليفة بالاضافة الى ضمان تدفقه على الولايات المتحدة نفسها . **فالنفط العربي لا يمثل اذن بالنسبة للولايات المتحدة وحليفاتها مجرد مادة تجارية عادية وانما ترتبط به اعتبارات استراتيجية وسياسية هامة لمجموع العالم الغربي .**

هذه النظرة تتجلى في كثير من تصريحات المسؤولين الامريكيين . وقد رأينا نموذجا لها في تصريحات جيمس ايكنز وجون ايروين المشار اليهما أعلاه . وقد عبر عن مثل هذه النظرة وبمزيد من الصراحة بعض المسؤولين الامريكيين الآخرين الذين كشفوا عن الاهمية السياسية والاستراتيجية الكبرى التي تمثلها الشركات النفطية ونشاطاتها في الخارج ، والانطباق التام بين مصالح الشركات والمصلحة العليا أو الوطنية لامريكا .

ومن أمثلة ذلك تصريح أدلى به المستر ربوتوم ، الذي كان نائبا لوزير الخارجية الامريكي للعلاقات بين الدول الامريكية ، حيث ذكر « **بأن أية سياسة (ينتهجها بلد منتج) مخالفة لمصالح شركة بترولية أمريكية هي اوتوماتيكيا مخالفة لمصلحة الولايات المتحدة ، اي مخالفة للمصلحة الوطنية** »(١٣) .

وقد علق جون بكلي ، أحد محرري نشرة بتروليوم انتليجنس ويكلي النفطية الامريكية ، في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٧ — على خطوة شركة ايران الفرنسية بابرام اتفاقية بترولية مع العراق بشأن التنقيب عن النفط واستغلاله في بعض المناطق التي انتزعتها الحكومة العراقية من الشركات العاملة هناك بموجب القرار المشهور رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وما يعنيه ذلك من دعم للاجراء العراقي وتشجيعه كسابقة لانتزاع المصالح البترولية الغربية في المنطقة — علق على هذه الخطوة بقوله : « **ان الولايات المتحدة هي الآن في خطر فقدان سيطرتها على النفط العربي وهي السيطرة التي وضعت الامة الامريكية في مركز دولي قوي جدا** » .

وقد عبر عن مثل ذلك وبدقة أحد الباحثين اذ قال «ان المصالح النفطية الامريكية في العالم